الأمم المتحدة

S/2006/160

مجلس الأمن

Distr.: General
14 March 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – يقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أداوم بانتظام على إطلاعه على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. كما يقدِّم التقرير تقييما للحالة العامة في البلد منذ أن قدّمت إلى المجلس تقريري السابق، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/821).

ثانيا – تنفيذ العناصر الرئيسية من اتفاق السلام الشامل

٢ – في حين تحقق شيء من التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانت عدة جوانب من هذه العملية من حالات تأخر ملموس، مما يبعث على القلق. وفضلا عن ذلك، فبينما احترم حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان نص اتفاق السلام الشامل عموما، تضاءلت روح التعاون والشمول والشفافية التي توخاها الاتفاق عما كان يؤمل منها، وتزداد إمكانية حدوث سوء تفاهم بين الطرفين.

٣ – وبعد مرور أكثر من سنة على التوقيع على اتفاق السلام الشامل، لم يتم إنشاء عدد من اللجان التي دعا إليها الاتفاق. ومن هذه اللجان لجنة حقوق الإنسان، ولجنة الخدمة المدنية، ولجنة الأراضي، واللجنة الانتخابية الوطنية، ولجنة حماية حقوق غير المسلمين في العاصمة الوطنية. ومن بين اللجان التي أنشئت، لم تجتمع بانتظام سوى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار ولجنة التقدير والتقييم. ولم تعقد عدة هيئات أخرى اجتماعاتها الأولى بعد، ومنها اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود.

٤ – أما اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، التي تتمثل مهمتها في الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية وتسوية حالات التعثر بين الطرفين على نحو ما تُبلغ به

150306 150306 06-26543 (A)

اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، فقد اجتمعت لأول مرة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وانتهى الاجتماع، الذي شارك فيه ممثلي الخاص، يان برونك، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان، الفريق جاسبير سنغ ليدر، إلى توضيح المسائل الإجرائية وإقرار اختصاصات اللجنة، مما يمهّد السبيل لتناول المسائل الموضوعية في الاجتماعات التالية. وقررت اللجنة أن تجتمع من الآن فصاعدا على أساس شهري.

٥ - وفي مجال تقاسم الثروة، أنشئت لجنة المخصصات الضريبية والمالية والرصد واللجنة الوطنية للنفط لكنهما لا تؤديان وظائفهما الرئيسية، مما جعل من العسير قياس التقدم الفعلي في هذا الجانب الهام من العملية. وعلى وجه الخصوص، وردت تقارير متضاربة بصدد حصة عائدات النفط التي تحوّل إلى حكومة جنوب السودان.

٦ - ورغم هذه التأخيرات، تقدم الطرفان بشأن عدد من المهام الأخرى التي دعا إليها اتفاق السلام الشامل. ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أصدر الرئيس عمر حسن البشير مرسوما عيّن به رئيس وأعضاء محكمة السودان الدستورية، الذين باشروا عملهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٧ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أصدر الرئيس البشير مرسوما ينشئ به مجلس الدفاع المشترك، بعد أن أقرّت الجمعية الوطنية قانون وحدات التكامل المشتركة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وحتى ١٤ شباط/فبراير، اجتمع هذا المجلس مرتين.

٨ - أما لجنة التقدير والتقييم، التي أنيطت بها مهمة رصد التنفيذ وإجراء تقييم في منتصف المدة لترتيبات الوحدة التي أرسيت بموجب اتفاق السلام الشامل، فقد عقدت اجتماعها الرابع في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد أقرت اللجنة نظامها الداخلي، وخطة عمل لعام ٢٠٠٦، ورسالة تفاهم مع حكومة الوحدة الوطنية.

٩ - وقد اعتمدت جميع الولايات الشمالية الـ ١٥ ماعدا اثنتين (الخرطوم وجنوب كردفان) دساتير ولاياتها. وفي جنوب السودان، اجتمعت لجنة صياغة دستور الولايات الجنوبية في رومبيك في كانون الأول/ديسمبر وأعدّت نموذجا لدستور الولايات الجنوبية، وفقا للدستور المؤقت لجنوب السودان. وفي شباط/فبراير، أنيطت بإحدى اللجان مهمة تكييف نموذج الدستور مع الخصائص المحددة لكل من الولايات الجنوبية العشر.

١٠ - ولم تتصرف رئاسة الجمهورية السودانية بعد بشأن القرارات النهائية والملزمة للجنة حدود أبيي، التي قدمت تقريرها في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد أنشئت هذه اللجنة في إطار اتفاق السلام الشامل لتعريف وتعيين حدود مناطق نجوك دنكا الإدارية المنقولة إلى كردفان

في عام ١٩٠٥. وأدى الافتقار إلى العمل بشأن التقرير إلى تأخير الاتفاق على تقاسم السلطة في جمعية أبيي، التي يفترض أن تكون قد أنشئت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

١١ - وقد وقّع سالفاكير النائب الأول لرئيس الجمهورية، واللواء باولينو ماتيب، قائد قوات دفاع جنوب السودان، على ''إعلان جوبا بشأن وحدة وتكامل الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان'' في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في ختام حوار بين الجنوب والجنوب عُقد في جوبا. ومن المأمول فيه أن يؤدي هذا التطور إلى تعزيز الاستقرار في جنوب السودان. غير أنه لم يتبين بعد كيف سيتبلور اتفاق الاندماج على أرض الواقع. وحتى وقت متأخر من شباط/فبراير، أعلن معظم القادة السابقين لقوات دفاع جنوب السودان رسميا عن ولاءهم للجيش الشعبي لتحرير السودان، في حين قررت أقلية منهم أن تظل موالية للقوات المسلحة السودانية.

١٢ - وبموجب اتفاق السلام الشامل، كان ينبغي استكمال إدماج سائر الجماعات المسلحة في القوات النظامية لأي من الطرفين، أو إعادة إدماجها في مؤسسات الخدمة المدنية أو المجتمع المدني قبل ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لكن ذلك لم يتحقق عند الموعد النهائي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وافقت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار على تمديد الموعد النهائي لحضور سائر الجماعات المسلحة حتى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.

١٣ - وهذه المسألة الهامة لا تأتي معالجتها من خلال آليات اتفاق السلام الشامل التي وضعت لهذا الغرض، والآلية في هذه الحالة هي لجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى، التي لم يبدأ عملها بعد. وعقب التوقيع على إعلان جوبا، عينت القوات المسلحة السودانية مباشرة قيادة جديدة لقوات دفاع جنوب السودان. غير أن باولينو ماتيب، أعلن أن التوقيع على الإعلان يعني أن قوات دفاع جنوب السودان لم تعد موجودة. وقد شهد النيل الأعلى مصادمات عديدة بين الجماعات المسلحة الأخرى منذ نهاية عام ٢٠٠٥. وعلى الطرفين أن ينفذا عناصر اتفاق السلام الشامل التي صممت لمعالجة هذه الخلافات في عملية شفافة وقابلة للتحقق تعيد الثقة في رغبة تلك الجماعات في إنهاء هذا الفصل من عمل القوات والمليشيات العميلة لجهات أخرى في السودان.

١٤ - وخلال زيارة الرئيس البشير لجوبا ورومبك في ١٤ شباط/فبراير، أكد على حق شعب جنوب السودان في التصويت في الاستفتاء عام ٢٠١١، وقال إنه يؤثر الانفصال على الحرب. كما قال إن اللجنة الوطنية للنفط مستعدة لتقاسم الثروة مع الجنوب.

١٥ - وما زالت الأنشطة المبلّغ عنها التي تقوم بها الجماعة الأوغندية الثائرة، جيش الرب للمقاومة، تشكل مصدر قلق شديد في جنوب السودان. وما زال هذا الجيش يشكل خطرا

على المدنيين في ولاية غرب الاستوائية، وكذلك على أنشطة المساعدة الهامة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المنطقة. وقد أدت الهجمات التي حدثت مؤخرا، التي يظن أن جماعات جيش الرب للمقاومة قد ارتكبتها، إلى الإضرار بشدة بالبرامج الإنسانية ذات الأهمية، ويعمل معظم العاملين في أنحاء المنطقة المحيطة بجوبا الآن في ظل احتراز أمني مشدد للأمم المتحدة، (المرحلة ٤)، يعني أن كافة أنشطة الأمم المتحدة يتعيّن أن تجرى تحت حماية. وفي ولاية غرب الاستوائية، وقع هجوم مسلح على مجمعي اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان في يامبيو في شباط/فبراير، عُزي إلى جيش الرب للمقاومة، وفي ذلك دليل على هذا الخطر المحدق.

١٦ - ووفقا لما ذكرته بعثة الأمم المتحدة في السودان، تقدر قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الآن أنه ربما توجد أربع جماعات مستقلة من جيش الرب للمقاومة تعمل في جنوب السودان. وعلى الطرفين في اتفاق السلام الشامل، اللذين اتفقا في نايفاشا على أنهما مسؤولين عن معالجة مسألة جماعات التمرد الأجنبي، أن يعملا معا على نحو أكثر فعالية ومع شركائهما الأوغنديين لحل هذه المسألة بطرق منها العمل على القبض على زعماء جيش الرب للمقاومة الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية، وكفالة سلامة نقلهم إلى لاهاي. ومما يجدر بالذكر، في هذا الصدد، أن تشكيل قوة البعثة وقدرتها وأصولها في السودان لا تتيح لها الاضطلاع بأي مهمة إضافة إلى المهام المحددة في قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

١٧ - وخلال الفترة المستعرضة في التقرير، ظلت التطورات الإقليمية تؤثر بشدة على الحالة في السودان. فالعلاقات المتوترة أصلا بين السودان وتشاد واصلت ترديها عقب الإبلاغ عن هجوم قامت به جماعات المعارضة التشادية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على مدينة أدري التشادية الحدودية. وأدت هذه الحادثة إلى تبادل للاتهامات بين الخرطوم وانجامينا وتزايد في القوات على جانبي الحدود يبعث على القلق. وتمخضت الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي والجماهيرية العربية الليبية عن حل فتيل التوتر بالتوقيع على اتفاق في طرابلس في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، اتفق فيه رئيسا تشاد والسودان على العمل على تسوية خلافاتهما. ومع ذلك، ظلت ترد تقارير عن حدوث توترات في منطقة الحدود استمرت منذ التوقيع على اتفاق طرابلس، وكان لذلك أثر في زعزعة الاستقرار في المنطقة بشدة. أما العلاقات بين السودان وإريتريا، التي تحسنت في كانون الأول/ديسمبر، فقد عادت مؤخرا لتصبح أكثر تعثرا.

١٨ - قامت البعثة عن كثب برصد التطورات الإقليمية وساهمت في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة. وجرى تواصل في الشؤون الموضوعية

بين البعثة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الأمم المتحدة القطري في تشاد.

دارفور

١٩ - ظلت الحالة الأمنية في دارفور تتردى في مجالات عدة. فمحادثات السلام في أبوجا لم تستكمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، الموعد النهائي الذي حدده الطرفان. فبعد بدء الجولة السابعة من المحادثات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يسجل تقدم يذكر، إلا في مهمة تقاسم الثروة. ومنذ منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ارتفعت وتيرة المفاوضات عموما، رغم أن الطرفين لم يتمكنا بعد من التوصل إلى اتفاق بشأن أي من القضايا الرئيسية قيد المناقشة في أي من مهمة تقاسم السلطة أو مهمة معالجة الترتيبات الأمنية.

٢٠ - وما زالت حركات الثوار، وخصوصا حركة تحرير السودان، مقسمة. فكلما طالت عملية أبوجا، ازداد احتمال تصدع هذه الحركات وضعفت السيطرة على العناصر المسلحة في الميدان. ولا تزال العوامل الخارجية، كعدم الاستقرار في تشاد، تحدق بهذه العملية، وأثر تصاعد العنف في غرب دارفور سلبا على مفاوضات السلام وحد من نطاق عمليات الأمم المتحدة. وقد حث وسطاء الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون، ومنهم ممثلي الخاص، الطرفين باطراد على العمل بأسرع وتيرة ممكنة، مؤكدين أن الوقت قد حان لإبرام اتفاق سلام.

٢١ - وخلال الفترة المستعرضة في التقرير، واصلت البعثة توفير الدعم إلى فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥).

الاتصال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٢ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان الاتصال والعمل الوثيقين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال إجراء اتصالات منتظمة مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في السودان ومن خلال وجود الاتحاد الأفريقي في دارفور، وكذلك من خلال عقد اجتماعات دورية بين خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة وقيادة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وواصلت خلية تقديم المساعدة دعمها للاتحاد الأفريقي في مجالي التخطيط والإدارة التنفيذيين.

٢٣ - وأعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بلاغه المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير، عن أمور في جملتها تأييده المبدئي للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. وبعد اتخاذ هذا القرار، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان في ٣ شباط/فبراير (S/PRST/2006/5). ثم شُرع منذ ذلك الحين في إجراء مشاورات مع الاتحاد الأفريقي، وفي تخطيط غير رسمي لحالات الطوارئ من أجل البدء في عملية تابعة للأمم المتحدة في دارفور. وقد أنشأتُ فريقا للتخطيط يتولى مقر الأمم المتحدة بنيويورك قيادته ويضم عناصر من الأمم المتحدة في الخرطوم وأديس أبابا. وسيستند التخطيط لإمكانية الانتقال على التجربة والخبرة التي اكتسبها الاتحاد الأفريقي، وخصوصا بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وفقا للطلب الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣ شباط/فبراير. وسيكتسي الدعم المقدم من حكومة الوحدة الوطنية وأطراف أخرى في عملية أبوجا وتعاونها أهمية جوهرية.

ثالثا – تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم والمصالحة السياسيان

٢٤ – واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان، بغية مساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتسوية النزاعات الدائرة في السودان، بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي، وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

٢٥ – وفي شرق السودان، واصلت البعثة حث قيادة الجبهة الشرقية والحكومة السودانية على الانخراط في محادثات للسلام في أقرب وقت ممكن. وقد تأكدت ضرورة التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض في أقرب وقت ممكن بسبب توغلات ميليشيا متحالفة مع القوات المسلحة السودانية داخل همشكوريب في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أي بعد يومين من انقضاء الأجل الأصلي المحدد في اتفاق السلام الشامل لإكمال نقل قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من المنطقة. ورغم قبول الطرفين بعرض الوساطة المقدم من الجماهيرية العربية الليبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لم يُشرع حتى الآن في مفاوضات بهذا الشأن، مما يثير قلقا بالغا من احتمال استئناف القتال بين الحكومة والجبهة الشرقية عند انسحاب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢٦ – وتساهم النزاعات المحلية في جنوب السودان أيضا في حالة عدم الاستقرار. فالكثير من أعمال القتال هذه مرتبطة بتنقل الأشخاص والماشية موسميا إلى المراعي في الموسم الجاف. وقد استطاعت البعثة، التي أوفدت في الوقت المناسب أفرقة تابعة للأمم المتحدة، وهي خليط من المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة، وموظفي المساعدة الإنسانية، والشؤون المدنية،

وحقوق الإنسان وأفراد حماية القوة، أن تمنع أو تحتوي تصعيد النزاعات المحلية في عدد من الأماكن على مدى الأشهر الأخيرة.

٢٧ - وفي بور، ساعدت البعثة على تخفيف حدة التوتر بين جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، في حين تدخلت البعثة في منطقة كاكا قرب مالاكال عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة في المنطقة واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واستطاعت إقناع عناصر محلية من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بالامتناع عن القيام بأعمال عسكرية. وفي ولاية غرب الاستوائية، أقامت البعثة وجودا لمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في مدينة يامبيو في أعقاب حدوث اشتباكات بين الزاندي والدينكا. غير أن التوتر بين هاتين الجماعتين متواصل، باعتبار أن الأسباب الكامنة لم تعالج بعد. وأفادت التقارير في شباط/فبراير بوقوع اشتباكات مجددا في نادينغيري، الواقعة شمال يامبيو، مما أدى إلى تشريد ما يقدر بـ ٠٠٠ ٣٥ شخص.

٢٨ - وفي أبيي، تواصلت هجرة الرّحل بدون مشاكل تذكر، رغم ما سبق الإعراب عنه من قلق إزاء إمكانية وقوع اشتباكات بين قبيلتي المسيرية والدينكا عند بداية موسم الهجرة، خصوصا بسبب عدم التيقن بشأن مسألة حدود أبيي. وفي هذه الحالة أيضا، كان إحلال الاستقرار بالمنطقة من آثار المساعي الحميدة للبعثة وارتفاع حجم الوجود المدني والعسكري ووجود الشرطة.

٢٩ - وواصلت البعثة تقديم دعم قوي لجهود الوساطة المبذولة بقيادة الاتحاد الأفريقي في أبوجا عن طريق بذل مساعي حميدة وتوفير خبرات فنية ودعم لوجستي للمشاركين في المحادثات. كما بدأت البعثة تدريجيا في المشاركة في جهود المصالحة المحلية في دارفور.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٣٠ - تواصل الانتشار العسكري للأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكنه لا يزال متأخراً عن الموعد المحدد. ففي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، بلغ قوام الوحدة العسكرية ٦٩٧ ٧ فرداً، أو ٧٨ في المائة من المجموع المتوقع البالغ ٨٨٠ ٩ فردا من ٦٦ بلدا. وشمل المجموع ١٧١ ضابط أركان، و ٦٣٥ مراقبا عسكريا و ٨٩١ ٦ جنديا. ومن المأمول فيه أن يكتمل انتشار البعثة إلى حد كبير بحلول نهاية آذار/مارس؛ غير أن بعض أصول البعثة ذات الأهمية الحيوية لم تُنشر بعد، بما فيها وحدتا الطيران الروسية والباكستانية، وثلاث شركات لإزالة الألغام، ومعظم أفراد الوحدة الكينية ووحدات مساندة من الصين.

٣١ - ومن الأسباب التي ساهمت في حصول بعض هذه التأخيرات الحالة الأمنية المشددة التي تفرضها الأمم المتحدة في المنطقة الواقعة جنوب جوبا، التي ينبغي لمعظم المعدات المملوكة للوحدات المرور عبرها. وينبغي لجميع القوافل أن تكون محروسة في هذه المنطقة، مما يحمِّل قوات حماية القوة عبئا يفوق طاقتها. وهناك عامل آخر يؤخر عملية النشر هو قدرة الموردين المحليين المحدودة على توفير مركبات وصنادل لتنفيذ عمليات النشر على نطاق واسع ولمسافات طويلة.

٣٢ - وقد أحرِز تقدم مطرد في إعداد مواقع الأفرقة خلال الموسم الجاف. وتشمل المواقع الجاهزة تماما للعمل كلاّ من جوبا، وتوريت، وماريدي، وواو، وروميك، وميلوت، وبنتيو، وكادوقلي، وكاودا، وديلينغ، والدمازين، وأبيي وكسلا. غير أنه لم يحرز تقدم في موقع مالاكال كما كان مقررا بسبب النقص الحاد في مواد البناء، وأهمها الحصى، في السوق السودانية المحلية وصعوبات التنقل بسبب وجود ألغام. وقد نشأت عن ذلك ضرورة نقل القوة الاحتياطية الهندية من مالاكال إلى كادوقلي. وتخضع الطريق الموصّلة في موقع كسلا لعملية إزالة الألغام حاليا.

٣٣ - وقد انتشرت جميع الوحدات العسكرية مع عيادات المستوى الأول الخاصة بها. ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة الثانية من إنشاء مستشفيات من المستويين الثاني والثالث بحلول نهاية آذار/مارس، ونشر موظفو هذه المستشفيات في جميع القطاعات، باستثناء واو.

٣٤ - وتوشك الوحدات البنغالية (القطاع الأول)، والهندية (القطاع الثالث)، والمصرية (القطاع الرابع)، والباكستانية (القطاع الخامس) والزامبية (القطاع السادس)، على بلوغ كامل قوامها. ووحدة الطيران الهندية جاهزة لأداء مهام تنفيذية محدودة، لكنها لم تحقق بعد القدرة على الطيران ليلا. واكتمل تسليم المعدات المملوكة للوحدات بالنسبة لوحدات بنغلاديش وزامبيا ونيبال والهند وباكستان، في حين يجري حاليا تسليم المعدات المملوكة للوحدات الصينية والكامبودية والكينية. وما زال نقل الوحدة النهرية البنغالية إلى مالاكال جاريا، مع حصول تأخيرات بسبب عدم وجود صنادل نهرية كافية. وتضطلع وحدة الحماية الرواندية بواجباتها كاملة في الخرطوم. والقدرة على الإجلاء الطبي جوا متاحة لكنها محدودة، ريثما تستطيع طائرات الهليكوبتر الهندية الطيران ليلا.

٣٥ - وعقدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار ٢٠ اجتماعا برئاسة قائد قوة البعثة. وهي تواصل عملها بفعالية وتتيح محفلا هاما للرقابة والتنسيق والاتصال بين الطرفين، مما ييسر جهودها لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد قررت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار أنه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لن تكون التحركات العسكرية

مستوفية لواجبات إعادة الانتشار ما لم تخضع للرصد والتحقق الماديين من قبل الأفرقة العسكرية المشتركة. ويجري إحراز تقدم في جمع البيانات، إلا أن الطرفين لم يقدما بعد بيانات شاملة عن قواتهما. وقد أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان، في اجتماع للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار عقد في ٢٨ شباط/فبراير، أنه سينقل قواته من شرق السودان بحلول ٦ أيار/مايو، على أن توفر القوات المسلحة السودانية الدعم اللوجستي اللازم.

٣٦ - وقد نجحت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في تحقيق توافق في الآراء بين الطرفين بشأن عدد من المسائل. وكما سبق الذكر، حلّت البعثة مواجهات في عدد من الأماكن ونجحت، عن طريق المكتب المشترك للرصد والتنسيق، في تدريب ٦٦ مراقبا وطنيا (من أصل المجموع الإجمالي المقرر وهو ٢٥٢ مراقبا)، تم نشرهم في القطاعات. غير أن عدم تلقي المراقبين الوطنيين حتى الآن تمويلا من الطرفين يعد عقبة رئيسية أمام العملية.

٣٧ - وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، عيّن الطرفان أغلبية القوات اللازمة لتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة ونقلاها إلى مناطق التجمع. وأفادت القوات المسلحة السودانية بأن ٧٥٢ ١٥ فردا (تحقق المراقبون العسكريون للأمم المتحدة من وجود ٣٨٤ ٢ فردا منهم) متاحون لتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة. وأفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن ٩٢٩ ١٤ فردا (تحقق المراقبون العسكريون للأمم المتحدة من وجود ٤٠٠ ١١ فردا منهم) متاحون لتشكيل تلك الوحدات. غير أنه لم تشكل أية وحدة حتى الآن، وبالتالي لم يتم التقيد بالأطر الزمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل.

٣٨ - ومن شأن التأخيرات المتواصلة في تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة أن يطرح مشاكل كبرى في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. فالوحدات ليست ذات أهمية جوهرية في التصدي للنزاعات المحتمل نشوبها فحسب، بل إن عدم وجودها حتى الآن قد يصبح مصدرا لانعدام الأمن في حد ذاته، وذلك بالنظر إلى تزايد مشاعر الإحباط لدى الجنود، الذين لا يتلقى العديد منهم مرتباتهم بانتظام. وقد أفصحت البعثة عن هذا القلق للطرفين.

٣٩ - أما السبيل إلى إنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة فهو استئناف أعمال مجلس الدفاع المشترك. وحتى لو اختير قادة فرق الوحدات من الطرفين، لن يتسنى لتلك الوحدات تشكيل وحدات متكاملة على مستوى الكتائب بدون تلقي توجيه محدد ومفصل من مجلس الدفاع المشترك، الذي لم يقم بعد، بإنشاء مقر للوحدات المتكاملة المشتركة ومصدر تمويلي لدفع مرتبات الوحدات رغم الضغوط التي مارستها اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٠ - مع أن التحديات اللوجستية في وجه نشر المكون العسكري للبعثة ما زالت عسيرة في كل تفاصيلها، على نحو ما توقعت في تقاريري الأولى عن السودان، أصبح الآن معظم هذا المكوّن تشغيليا في مناطق مسؤولية البعثة حاليا. وكما ذكر أعلاه، توجد عقبات كأداء في وجه التنفيذ السلس لاتفاق السلام الشامل وعدد من عوامل الإفساد التي أدت بالفعل إلى وقوع أحداث عنيفة وبوسعها أن تسبب أذى للعملية السلمية. وحيثما اندلعت المنازعات المحلية، تواصل البعثة تبديل توزيع الموارد المتاحة لها، لكنها أصبحت الآن قادرة على الرد بسرعة في محاولة لاحتواء الأزمات قبل أن تخرج عن السيطرة. وقد طلب مجلس الأمن إليّ، في قراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، أن أستعرض بانتظام مستويات قوات البعثة، وأشار البيان الرئاسي (S/PRST/2006/5) المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، إلى إمكانية إعادة توزيع القوات والأصول المتاحة إلى دارفور. وفي ضوء ضعف الحالة في منطقة مسؤولية البعثة حاليا والتحديات الكبيرة الماثلة أمامنا، أحذّر بشدة من أي تخفيض في وجود البعثة في الوقت الحاضر.

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم في دعم السلطات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشُرع في تسريح المقاتلين الأطفال بتسريحهم رسميا من الخدمة العسكرية ضمن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في غرب أعالي النيل. وقامت السلطة المؤقتة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان حتى الآن بتسريح ما يزيد على ١٤٠ طفلا وجمع شملهم بأسرهم.

٤٢ - واكتملت عمليات تقييم النساء والجنود المعوقين ممن لهم صلة بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان من المتوقع أن يبدأ تنفيذ خدمات الدعم الانتقالية و/أو المشاريع الموجهة لهاتين الفئتين المستهدفتين في آذار/مارس ٢٠٠٦. وتقدم البعثة الدعم الفني عن طريق السلطات المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان من أجل التسجيل التمهيدي للأفراد ذوي الصلة من الجيش الشعبي لتحرير السودان (بما في ذلك الجماعات المسلحة الأخرى الحليفة). ولن يساعد ذلك على تحديد عدد النساء والجنود المعوقين المؤهلين لتلقي المساعدة في إعادة الإدماج فحسب، بل سيتيح أيضا بيانات لتصميم البرنامج الرسمي المتعدد السنوات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقُدم دعم مماثل للسلطات الشمالية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل التسجيل التمهيدي للجماعات المسلحة الأخرى المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية.

٤٣ - وساهمت حكومة كندا مؤخرا في تنفيذ البرنامج المؤقت بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار كندي. ولئن كانت هذه المساهمة، إلى جانب التبرعات السابقة المقدمة من حكومتي اليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موضع ترحيب، فمن الضروري أن تقدم الجهات المانحة قدرا أكبر من الدعم للبرنامج المؤقت. وقد أعلن الرئيس البشير رسميا في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ عن إنشاء المجلس الوطني لنزع السلاح والتسريح وتنسيق إعادة الإدماج ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان. ولم تصدر حكومة جنوب السودان حتى الآن إعلانا مماثلا عن إنشاء لجنة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان أو توفرْ عددا كافيا من الموظفين الأكفاء. كما أنه رغم تأييد حكومة جنوب السودان رسميا للبرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فإن حكومة الوحدة الوطنية لم تحذ حذوها بعد.

٤٤ - في الفقرة ٣٩ من تقريري السابق (S/2005/821)، تطرقت إلى ضرورة أن تؤدي البعثة دورا معززا في حالة تخفيض أعداد كبيرة من المحاربين السابقين و/أو تسريحهم طواعية، بما يتجاوز ما ذكر صراحة في اتفاق السلام الشامل. وستدعو الحاجة إلى هذا الدور المعزز في ضوء محدودية قدرات الطرفين، والصلة الوثيقة بين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وولاية البعثة في دعم عملية السلام، ونتيجة لتجاربنا في التخطيط مع الطرفين ودعم البرنامج المؤقت الحالي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي ضوء نواحي القلق التي أعربت عنها الجمعية العامة في أثناء مداولاتها بشأن ميزانية البعثة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ فيما يتعلق بالمدى الذي ينبغي فيه للبعثة أن تقدم الدعم للطرفين، فإن تأييدا من مجلس الأمن لهذا الدور المعزز من شأنه أن يساعد البعثة في مجال دعم تنفيذ الخطة السودانية الكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك معالجة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة للجماعات المسلحة الأخرى.

الشرطة

٤٥ - سجّل معدّل نشر عنصر شرطة الأمم المتحدة ارتفاعا مطردا. ففي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان هناك ٤٧٤ فردا من أفراد الشرطة الذين تم نشرهم من أصل مجموع مأذون به يبلغ ٧١٥ فردا من ٣٢ بلدا، بالرغم من عدم وجود مرافق في كثير من المناطق. وتم نشر عناصر الشرطة في الأماكن المخصصة لأفرقة البعثة في كل من توريت وأويل وبنتيو وميلوت وبور وأبيي.

٤٦ - وتظل أنشطة بناء القدرات وبناء الثقة من مجالات التركيز الرئيسية لعنصر الشرطة. فقد قامت شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإشراك زهاء

٧٠٠ فرد من أفراد الشرطة المحلية ذوي الرتب العليا والدنيا في عدة أنشطة تدريبية بمناطق مختلفة من الجنوب. ومن الأمثلة البارزة لهذه الأنشطة التدريبية حلقة العمل التي نظِّمت لسبعة عشر ضابط شرطة على مستوى القادة من رتبتي اللواء والعميد، من عدد من مراكز قيادة الشرطة في الخرطوم. وواصلت شرطة الأمم المتحدة عمليات الرصد وتقديم المشورة وإعداد التقارير بشأن أنشطة الشرطة المحلية في جنوب السودان. وبدأت عملية إصلاح وإعادة هيكلة شرطة الحركة الشعبية لتحرير السودان بإطلاق البرنامج الرائد للتقييم القطاعي.

٤٧ - وعلى الصعيد الوطني، ما زالت قوات الشرطة التابعة لحكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان تقاوم الجهود الرامية إلى تشكيل منبر مشترك لمعالجة المسائل المثيرة للاهتمام المشترك. ويجري الآن طرح هذه المسألة، كواحد من الشواغل، على أعلى المستويات السياسية، بما في ذلك طرحها على ممثلي الخاص.

حقوق الإنسان

٤٨ - يواصل أفراد الأمن الوطني تنفيذ عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي بحق الأفراد الذين يعتبرون مصدر تهديد للدولة، بما في ذلك الطلاب والمدافعون عن حقوق الإنسان. ويتواصل التبليغ عن سوء معاملة الأفراد وتعذيبهم أثناء الاحتجاز لدى قوات الأمن الوطني. ولم تبدأ بعد عملية الإصلاح القانوني التي يتوخاها اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت. إلاّ أن حكومة الوحدة الوطنية اتخذت خطوات من أجل كفالة أن تصبح عملية التعيين في صفوف أفراد الأمن الوطني أوسع تمثيلا.

٤٩ - وتتواصل الهجمات التي تشن بدون تمييز ضد المدنيين في دارفور، كما توضح التفاصيل الواردة في تقاريري الشهرية إلى مجلس الأمن، بما في ذلك اعتداء أفراد المليشيات المسلحة على النساء واغتصابهن. وكثيرا ما يشارك أفراد الشرطة وغيرهم من المسؤولين في انتهاكات حقوق الإنسان.

٥٠ - ويؤدي افتقار قطاعي إنفاذ القانون والعدالة، في جنوب السودان ومنطقة أبيي، إلى الموارد البشرية والمالية إلى إغماط الحق في مراعاة الأصول القانونية والحصول على محاكمة عادلة. ويؤدي عدم وجود نظام عدالة فاعل في بعض المناطق إلى تطبيق القوانين العرفية التي لا توفر حماية كافية لحقوق الفرد.

٥١ - ونظرا إلى عدم وجود اتفاق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن مشروع قانون لتأسيس لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، لم تطرأ تطورات

فيما يتصل بتأسيس اللجنة. يضاف إلى ذلك، أنه لم يبذل جهد كاف للتشاور مع المجتمع المدني والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة، فيما يتعلق بإعداد مشروع القانون.

٥٢ - ونظّمت البعثة حلقات عمل حول حقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني في كردفان وكسلا وجوبا، وعقدت اجتماعات مع أعضاء البرلمان في الخرطوم، كجزء من الجهود الرامية إلى إدخال إصلاحات على القوانين غير المتسقة مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

سيادة القانون

٥٣ - تعاونت بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل بشكل وثيق مع المانحين على توفير الدعم لفريق اللجنة التحضيري التابع للجنة الجهاز القضائي الوطنية. وتعمل البعثة والبرنامج الإنمائي أيضا على توفير الدعم المتعلق ببناء القدرات للجنة. ووافق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين على مشروع بناء قدرات الجهاز القضائي الوطني، المدعوم من البرنامج الإنمائي، الذي سينفّذ بالاشتراك مع حكومة الوحدة الوطنية. وأبدت الحكومة موافقتها على المساهمة بمبلغ ٥ ملايين دولار لهذا المشروع الذي يكلِّف ١٨ مليون دولار. ووافق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لجنوب السودان على توفير مبلغ ٧٠ مليون دولار لمقترح مشروع ابتدائي لبناء القدرات في مجال سيادة القانون.

٥٤ - وتتضمن المهام الرئيسية للبعثة في المجال القضائي تنفيذ الأطراف لالتزاماتهم الواردة في اتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بمراعاة سيادة القانون. ويخوِّل قانون لجنة الجهاز القضائي الوطنية، الذي بدأ نفاذه إثر التوقيع عليه، رئيس الجمهورية سلطة تعيين جميع القضاة بما في ذلك القضاة من جنوب السودان. ويشكِّل هذا انتهاكا واضحا للدستور الوطني المؤقت والدستور المؤقت لجنوب السودان.

٥٥ - يدعو الدستور الوطني المؤقت، وفقا لاتفاق السلام الشامل، إلى إحداث دائرة أمن وطني ذات صبغة وطنية حقا، تتركز مهامها على جمع المعلومات والتحليل. غير أن دائرة الأمن الوطني الحالية ما زالت تتمتع بسلطات إنفاذ القانون وتدير مرافق الاحتجاز في دارفور، وفي مناطق أخرى. وينبغي أن تعدّل قوانين الأمن الوطني بحيث تتمشى مع الدستور الوطني المؤقت.

٥٦ - ويساورني القلق بشأن القانون الجديد الذي ينظِّم أعمال المنظمات غير الحكومية، الذي سنّه البرلمان في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد كتب ممثلي الخاص إلى الحكومة فيما يتعلق بالشواغل التي تثيرها المتطلبات الجديدة، المتعلقة بالحصول على موافقة السلطة التنفيذية على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية. وأنا أعتقد أن هذا يشكِّل تدخلا

يتجاوز حدود المعقول من جانب الحكومة في أنشطة المنظمات غير الحكومية والمانحين، وأنه قد يؤثر على توصيل المساعدة الإنسانية في السودان.

الإعلام

٥٧ - أصبحت إذاعة بعثة الأمم المتحدة في السودان على أهبة الاستعداد لبدء بثها في الخرطوم، وخلال أسابيع في جوبا. وفي حين خصصت حكومة الوحدة الوطنية الآن لإذاعة البعثة نطاق تردد للبث على مستوى القطر، وفقا لاتفاق مركز القوات، لم يمنح ترخيص رسمي بعد. ونتج التأخير عن الاختلاف حول ما إذا كانت هيئة إذاعة وتلفزيون السودان أم حكومة جنوب السودان هي التي تملك السلطة على المواقع التي تخطط البعثة لإقامة محطات تقوية البث فيها بجنوب السودان. ويتمثل رأي البعثة في أنها تلقت بالفعل إذنا ببدء أنشطة البث الإذاعي، بموجب بنود اتفاق مركز القوات. وتوصلت البعثة أيضا إلى اتفاق مع حكومة جنوب السودان حول عملياتها للبث الإذاعي في الجنوب. غير أن هيئة إذاعة وتلفزيون السودان ما زالت تدّعي أن سلطتها تشمل جميع مواقع البث الإذاعي في الجنوب وترفض قبول الاتفاق المبرم مع البعثة. ويتعين على حكومة الوحدة الوطنية أن تمنح البعثة فورا ترخيصا ببدء عملياتها للبث الإذاعي وأن تقبل الاتفاق المبرم مع حكومة جنوب السودان.

٥٨ - وتتمسك هيئة إذاعة وتلفزيون السودان بموقفها المتمثل في أنه لن يسمح لمحطة الإذاعة التابعة للبعثة بتنفيذ عمليات بث مستقل في دارفور أو مناطق شرق السودان، لكنها قد تمنح حيِّزا من الوقت للبث من خلال أبراج البث الحكومية. وكما ذكرت في تقريري الفصلي السابق، ستحد هذه القيود من قدرات البث الإذاعي للبعثة بشكل حاد، وهو أمر غير مقبول.

٥٩ - وتمثل الإحاطات الأسبوعية التي يقدمها المتحدث باسم البعثة، والمؤتمرات الصحفية المنتظمة التي يعقدها ممثلي الخاص، ومنشور البعثة الذي يصدر على الإنترنت بعنوان ''مرقاب اتفاق السلام الشامل''، والنشرات الإخبارية التي توزعها البعثة في مواقع مختلفة بالشمال والجنوب، منافذ هامة تستخدمها وسائط الإعلام والجمهور بشكل عام في السودان. ويتواصل التخطيط في كل من جنوب السودان وأماكن في الشمال، من أجل رفع درجة وعي السكان بشكل عام، فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل ودور البعثة.

المساعدة الإنسانية

٦٠ - أدت حدة أعمال العنف في دارفور إلى تقييد إمكانية وصول المنظمات الإنسانية من الناحيتين الزمنية والمكانية. وبلغت الحدة أشدها في غرب دارفور، التي تقلصت فيها الأنشطة

الإنسانية إلى حدود الخدمات الأساسية في بعض المناطق، نتيجة لانخفاض عدد العاملين في ظل القيود الأمنية المشددة التي فرضتها الأمم المتحدة (المرحلة ٤). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أوضحت حكومة الوحدة الوطنية أنها ستمدد ''الوقف الاختياري للقيود المفروضة على الأعمال الإنسانية'' في دارفور، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويعتبر هذا التمديد أمرا حيويا بالنسبة لأوساط المساعدة الإنسانية، إذ يتيح لها تقديم مساعدة فعالة للسكان المتضررين من الحرب في دارفور.

٦١ - وفي جنوب السودان، أدى الضغط المتزايد الذي تمارسه الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى تعزيز الأنشطة في مجالات المساعدة الغذائية والتغذية والصحة والمياه، وغيرها من المجالات الأخرى. وجرى تقديم المساعدة من خلال توزيع المواد الغذائية العامة إلى ١,٨ مليون شخص تقريبا، بمن فيهم ٠٠٠ ١٢٠ من العائدين، كل شهر. وجرى تشييد أكثر من ٦٠٠ مصدر جديد للمياه، وأعيد تأهيل حوالي ٦٠٠ مصدر آخر، مما أتاح إمكانية الحصول على المياه الصحية لأعداد إضافية من الناس بلغت ٠٠٠ ٦٠٠ شخص. غير أن هذه المكاسب تقلصت نوعا ما بسبب انعدام الأمن وأحداث العنف. وظلت المساحة التي تشغلها الأعمال الإنسانية تتناقص وبخاصة في ولاية الاستوائية، بسبب أحداث العنف التي يُزعم أنها تُرتكب بواسطة جيش الرب للخلاص. ولم يعد العاملون في مجال الشؤون الإنسانية قادرين على استخدام الطرق بدون مرافقة حراسة عسكرية، كما لا يتسنى سوى تنفيذ الحد الأدنى من الأنشطة المنقذة للحياة في كثير من المناطق، بينما استدعت الحاجة تعليق عمليات الإغاثة بشكل كامل في مناطق أخرى.

٦٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، شرعت الحكومة، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، في بذل جهود ترمي إلى السيطرة على عدد متزايد من حالات الإسهال الحاد، التي تسببت في إزهاق أرواح ٥٢ شخصا في ياي و ٧٥ شخصا في جوبا، حتى ٣ آذار/مارس. وقد أثبتت نتائج تحليل بعض العيِّنات وجود مرض الكوليرا. ويجري تعزيز تدابير معالجة المياه والإصحاح العامة في المناطق المتضررة، توخيا لمنع انتشار الكوليرا.

حماية المدنيين

٦٣ - تظل حماية المدنيين، وبخاصة الأطفال، مصدر قلق على نطاق السودان. ويُرغم الفقر وغيره من العوامل الأخرى العديد من الأطفال، في الخرطوم وبلدات أخرى في جنوب السودان، على العيش في الشوارع. وينتهي المطاف بأعداد متزايدة من هؤلاء الأطفال في السجن. ولا توجد أطر قانونية كافية لعدالة الأحداث. وينطبق هذا أيضا على السياسات

الاجتماعية العامة التي تعالج حالات إهمال وهجر الأطفال. وتؤدي هذه الظروف إلى أن يصبح الأطفال عُرضة للتجنيد في صفوف المجموعات المسلحة.

٦٤ - ويحتمل أن تثير حالات العودة الناجمة عن تفاقم الظروف المعيشية القاسية أو الصراعات المحلية مشاكل تتعلق بتوفير الحماية للعائدين. وتعتبر كفالة الحماية للأشخاص المشردين داخليا، الذين لا يستطيعون العودة أو يختارون عدم العودة، من المسؤوليات الرئيسية للسلطات في كل من شمال وجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عدم نسيان الأسر، التي تعود من تلقاء نفسها، بمجرد وصولها إلى مناطقها الأصلية. ويتعين بوجه خاص تلبية احتياجاتها الأساسية، كما يتعين توافر قدر كبير من الاستثمارات والإجراءات من أجل إيجاد بيئة تكفل لها الحماية في مناطق إقامتها الأصلية.

حالات العودة

٦٥ - عادت أعداد تصل إلى ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من تلقاء نفسها إلى جنوب السودان، في عام ٢٠٠٥، بمن فيهم أشخاص مشردون داخليا ومهاجرون. وقدّمت بعثة الأمم المتحدة في السودان، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦، العون على تنسيق توفير المساعدة لعودة ما يقارب ٠٠٠ ١٢ شخص من المشردين داخليا، من ٣٤ معسكرا للأبقار في ولاية غرب الاستوائية، إلى ولاية جونقلي. وبحلول مطلع شباط/فبراير، كانت جموعهم قد عبرت جوبا، مخلفة وراءها ٣٠٠ ٤ فرد من المستضعفين، في محطة مؤقتة أقيمت على الطريق عند لولوقو، إلى الجنوب من جوبا. وجرى، من خلال عملية طوعية، فصل الأفراد المستضعفين في هذه الطائفة من المشردين، عن الأشخاص الآخرين الأكثر قدرة، والذين تابعوا طريقهم عائدين سيرا على الأقدام إلى جونقلي، مع ما يصل إلى ٠٠٠ ٣٠٠ رأس من الماشية. وقدّم العنصر العسكري للبعثة الدعم لهذه الجهود، من خلال توفير الخدمات الطبية والهندسية، في محطة الطريق عند لولوقو، ونشر مراقبين عسكريين للأمم المتحدة في ولاية جونقلي، بغية تخفيف حدة التوترات في المنطقة. وأقيم مكتب مؤقت في بور، بغية تنسيق عمليات العودة في الموقع المستقبل للعائدين.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٦ - وللمساعدة في عملية فتح الطرق وتيسير عودة المشردين داخليا، واصلت أفرقة البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام عملياتها في كل من جبال النوبة، وجوبا، ورمبيك، وواو، وياي، وملكال، والدمازين، ودارفور. وتمت أعمال التحقق أو التطهير لما يزيد طوله عن ٣٩٠ كيلومترا من الطرق لأغراض النشر الطارئ وتوصيل العون، بما يشمل طريقَي كادوقلي -

تلودي ورمبيك – واو. ومن المأمول أنه، بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦، سيكون من الممكن السفر بالسيارات من الخرطوم إلى الحدود الأوغندية على طرق حددتها البعثة بوصفها ذات أولوية عالية، مرورا بأبيي، وواو، ورمبيك، وياي. ويجري التحقق من هذه الطرق وتطهيرها باستخدام أصول مدعومة من قبل البعثة. وتولي البعثة الأولوية لفتح الطريق الدائري الذي يربط بين جوبا، ورمبيك، وواو، وأبيي، وكادوقلي، وملكال، وبور، عائدا إلى جوبا، مع بداية موسم الأمطار المقبل، وأن تغذيه طرق تمر عبر لوكيتشوكيو، وكابويتا، وتوريت، إلى جوبا، ومن ياي إلى جوبا، ومن نيمولي إلى جوبا.

٦٧ – وحتى هذا التاريخ، تم تطهير ٢,١ مليون متر مربع من المناطق التي يشتبه في خطورتها. وتم تدمير ٦١٩ لغما من الألغام المضادة للدبابات، ونحو ٠٥١ ١٨٣ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ٧٨٨ لغما من الألغام المضادة للأفراد. ويستمر توفير التثقيف بمخاطر الألغام للمشردين داخليا في مخيمات موجودة في الخرطوم وفي العديد من المحطات البرية التي أُنشئت في مناطق متعددة لتيسير عودة المشردين.

٦٨ – وأكمل مكتب الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبا سابقا للنشر لسرايا إزالة الألغام في كل من مصر، وكينيا، وباكستان، وبنغلاديش، وكمبوديا. وتم اعتماد السرايا وفقا للمعايير الدولية وهي جاهزة للنشر.

٦٩ – بيد أن أعمال إزالة الألغام لا تزال تتعرض إلى معوقات بسبب نقص التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للبعثة فيما يتعلق بالانتشار من خلال تطهير الطرق والمناطق، يتعين تحسين عملية جمع البيانات لعنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام عن طريق الأنشطة الاستقصائية لتحديد أولويات المناطق العالية التأثير والمتوسطة التأثير من أجل تطهيرها.

٧٠ – وحاليا، يمثل كل من التصور الموضوع لمسألة الألغام في السودان والواقع الفعلي لها عاملا معيقا بشدة للتنمية. ويسهم ذلك بقدر كبير في اشتداد حدة الفقر ونقص خدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم فيما بين سكان المناطق الريفية في البلد، خاصة في الجنوب. وهناك حاجة ماسة للأموال لدعم الاستقصاءات في مجال الطرق والاستقصاءات التقنية، وتطهير الطرق، والتثقيف بمخاطر الألغام، لتحديد كل من الأخطار الحقيقية والمتصورة للألغام وإزالتها في جميع أرجاء المناطق الانتقالية وجنوب السودان.

٧١ – وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، صدر مرسوم رئاسي بإنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام. ورغم أن اتفاق السلام الشامل يدعو إلى إنشاء هيئتين للإجراءات المتعلقة بالألغام (واحدة للشمال والأخرى للجنوب)، يأمر المرسوم بإنشاء هيئة

وطنية وحيدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مزودة بأمانة عامة ومركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام مقرهما الخرطوم. وفي إطار المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، سيكون هناك مركز إقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام مقره جوبا.

الانتعاش الاقتصادي والتعمير

٧٢ - استمرت الجهود الرامية إلى تنسيق دعم الانتعاش الاقتصادي والتعمير. وفيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية التي تمولها جهات مانحة متعددة، تم الآن التوقيع على اتفاقات منح بين حكومة جنوب السودان والبنك الدولي من أجل برنامج للإصلاحات الطارئة للهياكل الأساسية والنقل وبرنامج للتعمير الشامل يركز على إنشاء وتشغيل مكاتب حكومة جنوب السودان، وإنشاء هيئة موكلة بالمشتريات، وشراء الأدوية واللوازم المدرسية، وتوفير المياه في المناطق الريفية في جنوب السودان. كذلك وقعت اتفاقات منح بين حكومة الوحدة الوطنية والبنك الدولي لإنشاء صندوق للتنمية المجتمعية، فضلا عن مرفق للمساعدة التقنية لدعم عمل النظراء الحكوميين.

٧٣ - وبمساعدة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والنظراء الحكوميين، بذلت جهود كبيرة أيضا لتحديد وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الموضوعة لعام ٢٠٠٥ والمحددة في بعثة التقييم المشتركة إلى السودان، في إطار التحضير لاجتماع اتحاد السودان الذي سيعقد في باريس في يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦. ولم يحرز تقدم في تحقيق الأهداف التي حددتها بعثة التقييم المشتركة، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم سداد تبرعات الجهات المانحة عن طريق الصناديق الاستئمانية التي تمولها جهات مانحة متعددة. ومن أكثر المسائل مدعاة للقلق عدم إحراز تقدم عموما في السداد فيما يتعلق بالمناطق الانتقالية الثلاث، وهي: أبيي والنيل الأزرق وجنوب كردفان. فلم يسدد سوى مبلغ ١٧٢ مليون دولار رغم أن المطلوب يبلغ حوالي ٤٤٠ مليون دولار لدعم الانتعاش والتنمية في عام ٢٠٠٥.

الدعم المقدم من المانحين

٧٤ - ركزت خطة العمل لعام ٢٠٠٥ على مواصلة العملية الإنسانية الضخمة في دارفور وجنوب السودان، والانتقال من المساعدة الإنسانية إلى الانتعاش والتنمية حيثما أمكن. ومن الاحتياجات التي تقارب بليوني دولار، لم يرد سوى ما يزيد بقليل عن ١,١ بليون دولار، من أجل الاحتياجات الإنسانية بصفة رئيسية. وعلى الرغم من هذا الوضع، أسفر تنفيذ خطة العمل عن تحقيق إنجازات كبيرة في الجانب الإنساني. وشملت هذه الإنجازات توزيع الأغذية على ستة ملايين من البشر، وكفالة حصول عدد إضافي من الناس يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠

شخص على المياه النظيفة، واستهداف توفير الخدمات الصحية لمليوني شخص تقريبا في جنوب السودان. وسعيا إلى محاولة سد العجز في أنشطة الانتعاش والتنمية التي تمس الحاجة إليها، بُذلت جهود أيضا لدعم إنشاء مؤسسات حكومية على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي، ولإصلاح أو تشييد طرق يبلغ طولها ٨٢٠ كيلومترا في جنوب السودان، وتعزيز سيادة القانون في جميع أرجاء السودان.

٧٥ - وبدأ تنفيذ خطة العمل في السودان لعام ٢٠٠٦ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ باحتياجات تمويل إجمالية تصل إلى ١,٧ بليون دولار، بما في ذلك ١,٥ بليون دولار من الاحتياجات الإنسانية و ٢١١ مليون دولار لأنشطة الانتعاش والتنمية. وأنشئ صندوق مشترك للعمل الإنساني للسودان توفر التمويل فيه الجهات المانحة المشاركة عن طريق الإطار المشترك لتحقيق عناصر العمل الإنساني في خطة العمل، تحت إشراف منسق الشؤون الإنسانية. والجهات المانحة التي تأكدت مشاركتها في آلية الصندوق المشترك للعمل الإنساني تشمل المملكة المتحدة، وهولندا، والسويد، والنرويج.

٧٦ - وحاليا يصل التمويل لخطة العمل لعام ٢٠٠٦ إلى ٢٨١,٩ مليون دولار، أو ١٦,٣ في المائة. وفي حين أن آلية الصندوق المشترك للعمل الإنساني مكنت من البدء في المشاريع وكفلت التوزيع الملائم للأموال المتاحة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في جميع القطاعات. وتظل الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بالانتعاش والتعمير كبيرة وماسة. ومن ثم، من المهم للغاية أن تظل الجهات المانحة تشارك بالكامل في السودان في عام ٢٠٠٦ وأن تُلبى احتياجات خطة العمل في الوقت المناسب.

المسائل الجنسانية

٧٧ - واصلت البعثة دعم عملية تعميم المنظور الجنساني في كل من البعثة والحكومة. وواصلت وحدة الشؤون الجنسانية توفير التدريب التعريفي في الشؤون الجنسانية للموظفين القادمين للتو وغيرهم من موظفي البعثة. وحتى إنشاء الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط منذ أمد قريب، كانت وحدة الشؤون الجنسانية توفر التدريب أيضا للموظفين بشأن منع الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي.

٧٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت وحدة الشؤون الجنسانية مع عدد من عناصر البعثة لتوفير التدريب في مجال التوعية الجنسانية لعدد من الجهات الفاعلة الخارجية، ومنها المراقبون الوطنيون للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، وضباط الشرطة ذوي المراتب العليا ممن يمثلون مختلف أجهزة شرطة شمال السودان ولممثلي

وسائط الإعلام، وتقديم إحاطات للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال ولمجتمعات محلية في ولاية غرب الاستوائية، بالتعاون مع قسم الشؤون المدنية بالبعثة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٩ - نظمت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تدريبا تعريفيا لمجموعة من قوات البعثة ومراقبيها العسكريين قوامها ١ ٣٩٨ فردا، فضلا عن تدريب سابق للنشر لمراقبين عسكريين عددهم ٣٥٠ مراقبا في نيروبي. ونُظمت في جوبا دورة تدريبية للمدربين في إطار التثقيف عن طريق الأقران فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لممثلين للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية ولآخرين. وشاركت البعثة في حلقة عمل دامت ثلاثة أيام عقدت في رمبيك تم خلالها وضع سياسة الجيش الشعبي لتحرير السودان إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي دارفور، وفرت الوحدة دعما تقنيا لحملات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط

٨٠ - تولت رئيسة الفريق المعني بالسلوك والانضباط في البعثة عملها ويجري تعيين باقي أفراد الفريق. والآن أحال مكتب رئيس الموظفين، بوصفه مركز التنسيق المؤقت لمسائل السلوك والانضباط، جميع وظائفه إلى الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط في البعثة. وجرى تعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية ويعمل به الآن ثلاثة محققين مقيمين. ومن المتوقع انضمام محققَين إضافيَين اثنين للبعثة قريبا.

اتفاق مركز القوات

٨١ - يسعدني أن اتفاق مركز القوات قد وقع أخيرا مع حكومة السودان في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. فالاتفاق يرسّخ أقدام البعثة فيما تقوم به من عمليات، بالاستناد إلى تفاهم متفق عليه مع الحكومة. كذلك تتواصل الاجتماعات الأسبوعية بين بعثة الأمم المتحدة في السودان ووزارة الخارجية، وتوفر الفرصة لمناقشة مختلف مسائل التنفيذ المتعلقة بالاتفاق. وتبذل وزارة الخارجية جهودا حثيثة لحل المسائل العالقة مع المراجع الحكومية الأخرى.

٨٢ - وينص اتفاق مركز القوات بوضوح على توسيع نطاق أحكامه لتشمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها العاملة في السودان لدى تأديتها لوظائف تتعلق ببعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي إطار هيكل البعثة المتكامل الذي ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، فإن جميع وظائف هذه الجهات تعتبر ذات علاقة ببعثة الأمم المتحدة في السودان. وتكتسي البنود المتعلقة بحرية الحركة أهمية خاصة فيما يتصل بعمل كيانات المتحدة

على نحو فعال. ومما يثير قلقي أن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ما زالوا يعانون من قيود على حرية حركتهم في منطقة أبيي بعد التوقيع على اتفاق مركز القوات.

٨٣ - وعملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، تم في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم مع أوغندا من أجل الانتقال الحر والسريع ومن دون عراقيل إلى السودان لأفراد البعثة ومعداتها. أما مذكرة التفاهم بشأن أنشطة البعثة في كينيا فلم توضع صيغتها النهائية بعد.

ملاك الموظفين المدنيين

٨٤ - في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، وصل عدد العاملين في البعثة إلى ٦١٦ موظفا دوليا و ١ ١٦٥ موظفا وطنيا و٩٠ من متطوعي الأمم المتحدة.

الجوانب المالية

٨٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ١٢٢/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مبلغا قدره ٨٠٠ ٤٦٨ ٩٦٩ دولار، أي ما يعادل ١٠٠ ٧٨٩ ٨٠ دولار في الشهر، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة لما بعد ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، فإن تكاليف الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ستظل مقصورة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٨٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في السودان ٥٢٢ مليون دولار. وبلغ مجموع مبلغ الاشتراكات المقررة غير المدفوعة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٩١٨,٨ ٢ مليون دولار.

رابعا - ملاحظات

٨٧ - منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اتخذ الطرفان عددا من الخطوات الهامة في عملية التنفيذ. غير أنه فيما تدخل عملية التنفيذ عامها الثاني، أعتقد أن الوضع يبعث على القلق. فالعملية لم تحقق النتائج المنتظرة على عدد من الجبهات. ومما يثير القلق على نحو خاص أن مؤسسات اتفاق السلام الشامل التي صممت كمنتدى سياسي للنظر في الخلافات المتعلقة بالتنفيذ وحلها، لم يبدأ الطرفان استخدامها بعد على نحو فعال.

٨٨ - وبصورة خاصة، وحيث أن اللجنة الوطنية للنفط لا تعمل على نحو كامل، فإن تقاسم عائدات النفط مع حكومة جنوب السودان ما زال يفتقر إلى الشفافية. وهذا الأمر يعقّد بدوره العلاقات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، ويضعف ثقة العديد من سكان جنوب السودان في اتفاق السلام الشامل. وبالتالي فإن على اللجنة الوطنية للنفط أن تؤدي عملها على نحو مستقل وشفاف، وأن تجتمع بانتظام لاستعراض العقود وضمان إدارة قطاع النفط على نحو ملائم.

٨٩ - وعلى نحو مماثل، أعيد مؤخرا، بموجب مرسوم رئاسي، إنشاء اللجنة الوطنية لاستعراض الدستور التي أهملت إبان إنشاء هيئات عديدة، لكن هذا المرسوم لم يشر إلى ولايتها المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل. وإن لمن الأهمية بمكان أن تنشأ اللجان وأن يسمح لها بأداء مهامها مع قدر لازم من الاستقلال والكفاءة. وسوف يتقوض اتفاق السلام الشامل إذا ما انسلخ عن سيادة القانون ومقتضيات الأصول القانونية واحترام استقلال السلطة القضائية والفصل بين السلطات.

٩٠ - ونظرا للتأخير المطول في تشغيل اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، فإن عددا من المسائل التي تستدعي اتخاذ قرارات سياسية تراكم على مستوى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، وهو وضع بات يهدد فعاليتها. واليوم وقد عقدت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار اجتماعها الأول (٢٣ شباط/فبراير)، فإنه ينبغي لها أن تبدأ معالجة المسائل الهامة المعروضة عليها من قبل اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار.

٩١ - أما الترتيبات الأمنية الأخرى، كتشكيل لجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى والوحدات المشتركة المتكاملة، فما زالت تتقدم ببطء شديد. وأي تأخير في تشكيل الوحدات المشتركة المتكاملة قد يضعف إلى حد كبير قدرة الأطراف السودانية على منع النزاعات المحتمل نشوبها أو معالجتها ميدانيا وفي الوقت المناسب، إذا أن بعضها ينجم عن ضعف الرقابة على المجموعات المسلحة الأخرى. وهذه مسائل أساسية لضمان سلام مستدام في السودان.

٩٢ - تتمثل إحدى المسائل الهامة والحساسة الأخرى في الخلاف بشأن الوضع المستقبلي لمنطقة أبيي. فقد أفرز هذا الخلاف وضعا ميدانيا متوترا جعل من العسير تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في المنطقة. وبالتالي يجب تنفيذ قرار لجنة حدود أبيي على نحو مسؤول، وإبداء الاحترام الكامل لحقوق السكان المعنيين. كما أن غياب الإجراءات المتخذة في قضية أبيي يقوض الثقة في التوصل إلى حل سلمي لعدد من المسائل الشائكة، كوضع الخرطوم كعاصمة وطنية أو دولة شمالية.

٩٣ - إن للأزمة في دارفور تأثيرا مباشرا وسلبيا على تنفيذ اتفاق السلام الشامل في الوقت المحدد. وتضع الجهود المبذولة للتفاوض بشأن إنهاء الصراع ضغطا كبيرا على العلاقة بين الشركاء في حكومة الوحدة الوطنية. ومن الضروري أن تشارك كافة الأطراف في دارفور جديا في إيجاد حل سياسي سريع ودائم للنزاع، لتفادي المعاناة المطولة للسكان المدنيين، وكفالة عدم انزلاق المنطقة في مزيد من الفوضى. وسيكون من المهم للغاية بالنسبة لحكومتي السودان وتشاد أن تعالجا التوتر الذي ظهر بينهما بنيّة سليمة، وأن تمنعا قيام مزيد من أعمال العنف في المناطق الحدودية بين البلدين. وثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة ومحددة لوقف تصاعد الوضع الخطير. وأود مرة أخرى أن أشيد بالاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبالعمل الهام الذي يقومان به في دارفور.

٩٤ - أما في شرق السودان، فهناك مشكلة بدت قابلة للتدبر منذ شهور قليلة ثم أضحت أكثر تعقيدا لأن الأطراف المعنية لم تعط أولوية للمفاوضات. بيد أن إعادة الانتشار المرتقبة للجيش الشعبي لتحرير السودان من همشكوريب تجعل من الضروري قيام محادثات مباشرة بين حكومة الوحدة الوطنية والجبهة الشرقية في أقرب وقت ممكن، وإبرام اتفاق على وجه السرعة لضمان السلام والاستقرار وإفساح المجال للأنشطة الإنسانية والإنمائية في المنطقة.

٩٥ - وسيظل اجتذاب سكان جنوب السودان إلى فكرة الوحدة واحدا من أكبر التحديات خلال الفترة الانتقالية. وإذا ما أراد الشريكان في حكومة الوحدة الوطنية المضي قدما فإن عليهما أن يتحاورا فيما بينهما، وأن يواجها معا الصعوبات والاختلافات، من خلال مؤسسات اتفاق السلام الشامل، وأن يتفاوضا بنية سليمة، وأن يقدما التنازلات الضرورية، بما يخدم المبادئ المشتركة التي كرسها اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت. وإنني أحث الطرفين على العودة دون تأخير إلى التركيز على عملية التنفيذ والتعجيل فيها، بهدف ترسيخ السلام بحيث يتسنى لمن تأثرت حياتهم سلبا ولفترة طويلة بسبب النزاع أن يتمتعوا بثمار الاستقرار والتنمية.

٩٦ - والأمم المتحدة تعمل جاهدة لاستخدام ما يتيسر لديها من موارد لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل وضمان استمرارا العملية في مسارها السليم بالرغم من التحديات العديدة والمعقدة التي ستواجهها. وما تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما تاما بتحقيق السلام في السودان. وبالتالي فقد ساورني القلق مؤخرا إزاء تصاعد حملة مضادة للأمم المتحدة في الخرطوم وغيرها من المدن السودانية، بما في ذلك الهجوم الشخصي الموجه ضد قيادة بعثة الأمم المتحدة في السودان، من خلال بعض العناصر في الصحافة. ولا بد أن تتوقف مثل هذه التهجمات التي يحتوي بعضها على كلام غير مقبول البتة وخطير. وإنني أناشد جميع العناصر

السياسية والعسكرية والمدنية في المجتمع السوداني أن تعمل مع الأمم المتحدة التي دعتها السلطات الحاكمة إلى السودان للمساعدة في تحقيق السلام والازدهار لجميع السودانيين.

٩٧ - سبق وأشرت في تقاريري السابقة أن أمامنا الكثير من العمل وأن للمجتمع الدولي بأسره دورا يؤديه. ولعل من المهم أن يوفر المجتمع الدولي مزيدا من الموارد المتاحة على نحو منسق وفوري، لا سيما في مجالات إزالة الألغام وعودة اللاجئين والمشردين وإعادة الإعمار والتنمية وبناء المؤسسات في مناطق السودان الأكثر تأثرا بالحرب.

٩٨ - والواقع أن الشعب يتطلع إلى جني مكاسب ضخمة من السلام، لا سيما في جنوب السودان. لكنه لم يشهد أي تحسن ملموس في ظروف معيشته خلال عام ٢٠٠٥. وقد عاد العديد إلى مواطنهم في الجنوب. غير أنهم لم يجدوا في استقبالهم أي هياكل أساسية أو خدمات اجتماعية. كذلك يواجه العائدون مشاكل أمنية جسيمة مردّها الاشتباه بأن الطرق زرعت بالألغام. ولعل من الضروري للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، أن تبدأ بتخصيص مزيد من الموارد لإعادة الإعمار وبناء القدرات والقضاء على الفقر. ولا بد من أن تكون ثمار السلام مرئية للشعب السوداني على اعتبار أنها جزء أساسي من التنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل. وسوف تواصل الأمم المتحدة بذل الجهود، بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، للمساعدة في تحويل أكبر قدر ممكن من تطلعات الشعب إلى حقيقة واقعة.

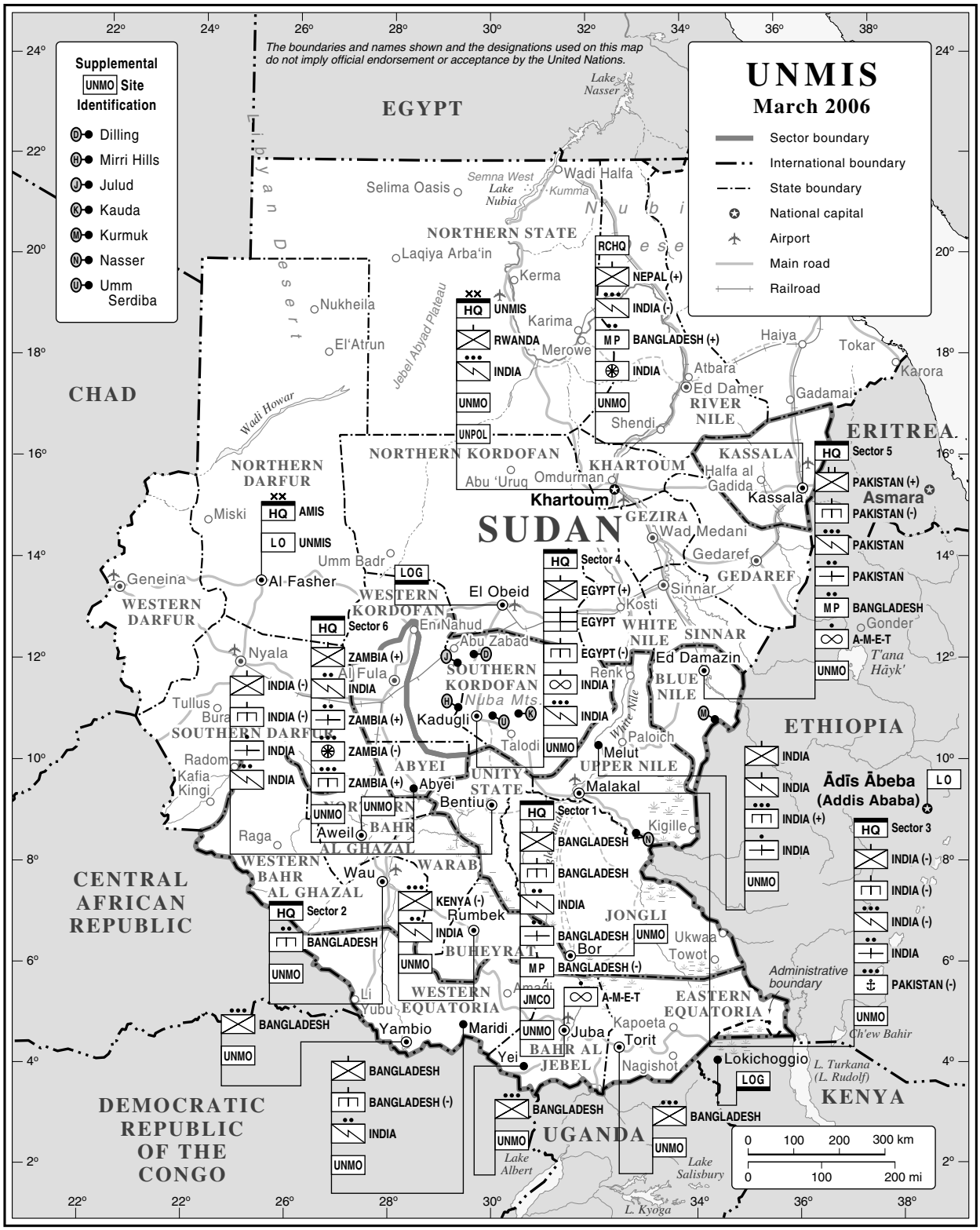

Map No. 4249 Rev. 4 UNITED NATIONS
March 2006

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section